

Distr.
GENERAL

UNEP/GC.22/2/Add.2
31 October 2002

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة الثانية والعشرون لمجلس الإدارة/
المنتدى البيئي الوزاري العالمي

نيروبي، ٣ - ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣
البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا السياسة العامة: حالة البيئة

تقرير مرحلي عن تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية
من الأنشطة البرية

مذكرة المدير التنفيذي

بيان المحتويات

٢	أولاً - تنفيذ برنامج عمل الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ من برنامج العمل العالمي.....
٥	ثانياً - مدخلات برنامج العمل العالمي في القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة.....
٦	ثالثاً - التركيز الخاص على خطة العمل الاستراتيجية بشأن ماء البلديات العادم.....
٧	ألف - خطة العمل الاستراتيجية المعنية بماء البلديات العادم.....
٨	١ - العنصر المعياري
٩	٢ - عنصر البيانات العملية
١٠	٣ - عنصر بناء القدرات
١٠	باء - التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية بشأن ماء البلديات العادم.....
١٢	رابعاً - متابعة القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة.....
١٣	خامساً - الإجراءات المقترحة بشأن برنامج العمل العالمي.....
١٥	سادساً - الإجراءات المقترحة أن يتخذها مجلس الإدارة بشأن برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية.....

أولاً - تنفيذ برنامج عمل الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ من برنامج العمل العالمي

١- طلب مجلس الإدارة في مقرره رقم ١٠/٢١ الصادر في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١، بين جملة أمور، من المدير التنفيذي تنظيم الاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي الأول لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وحث برنامج الأمم المتحدة للبيئة على التوسع، من خلال قاعدة بيانات معلومات الموارد العالمية، في وضع برامج تعاونية لتقاسم البيانات البيئية عن طريق نظام المعلومات الجغرافية على شبكة الإنترنت، وطلب من المدير التنفيذي إيلاء الاهتمام، في برنامج عمل البرنامج، للأنشطة التي تهدف إلى معالجة التأثيرات السلبية للصرف الصحي والتغير والتدمير المادي للموائل وتراكم المغذيات والترسبات في البيئات البحرية والساحلية وما يتصل بها من بيئات المياه العذبة، وطلب من المدير التنفيذي تقديم تقرير مرحلي عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه أمانة برنامج العمل العالمي إلى مجلس الإدارة في دورته الثانية والعشرين.

٢- وعلاوة على ذلك، صادق مجلس الإدارة خلال دورته الخاصة السابعة التي عُقدت في قرطاجنة خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، بمقتضى مقرره د.١ - ٦/٧ على برنامج العمل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ الذي اقترحه مكتب برنامج العمل العالمي مع التركيز على مساعدة البلدان على تهيئة البيئات المواتية للشركات متعددة النطاقات والترتيبات المالية المبتكرة من خلال الإصلاحات التنظيمية والتشريعية والمؤسسية والمالية ومن ثم تحقيق الانتقال الاستراتيجي من التخطيط إلى المكافحة الفعلية للتلوث وتدهور السواحل. كما طلب مجلس الإدارة من المدير التنفيذي تقديم نتائج الاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي لبرنامج العمل العالمي، الذي عُقد في مونتريال من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إلى الأجهزة الرئاسية أو التنظيمية للمنظمات والبرامج والعمليات لتمكينها من المشاركة بفعالية في تحقيق أهداف برنامج العمل العالمي وخاصة على المستويات الوطنية وشبه الإقليمية والإقليمية.

٣- ويسترعى اهتمام المشاركين أيضا إلى التقرير المرحلي عن أنشطة مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١^(١) على النحو الذي قدم به إلى الاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي الأول، وإلى التقرير الذي أعد عن ذلك الاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي (GCSS.VII/4/Add.4) وقدم إلى مجلس الإدارة خلال دورته الخاصة السابعة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، والذي أُلحِق به إعلان مونتريال عن حماية البيئة من الأنشطة البرية، واستنتاجات الرئيسين المشاركين لاجتماع مونتريال، وإعلان منظمات المشرعين العالمية بشأن البيئة المتوازنة وبيانات المجلس الدولي لمبادرات البيئة المحلية، والمنظمات غير الحكومية التي حضرت هذا الاجتماع.

٤- ونظرا لأن الوثائق UNEP/GPA/IGR.1/3 and GCSS.VII/4/Add.4 تحتوى على معلومات مفصلة عن سير العمل في تنفيذ برنامج العمل العالمي حتى شباط/فبراير ٢٠٠٢، وأن هذه الوثائق قد استعرضتها الحكومات، يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحديثا لهذه التقارير المرحلية يتضمن المزيد من التفاصيل عن سير العمل في تنفيذ برنامج العمل العالمي منذ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

٥- وقد عكف مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي بنشاط على تدعيم تنفيذ برنامج العمل المعتمد للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. وقد أسند اهتمام خاص لما يلي:

(أ) نشر نتائج اجتماع مونتريال على نطاق واسع حسب طلب مجلس الإدارة في دورته الخاصة السابعة؛

(ب) وضع برنامج عمل مفصل ومحدد التكاليف للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ اتساقاً مع مخطط برنامج العمل الذي قدم إلى اجتماع مونتريال (الوثيقة UNEP/GPA/IGR.1/6)؛

(ج) الترويج للتعاون الأوثق بين مجتمعات المياه العذبة والساحلية والمحيطية بما في ذلك تنمية المنطقة الساحلية المتكاملة، وبرنامج إدارة أحواض الأنهار؛

(د) تركيز تسليم البرنامج على مساعدة السلطات المعنية وخاصة في البلدان النامية على تعبئة الموارد اللازمة بما في ذلك الموارد المحلية وتوفير بيانات موثوقة للعمل على معالجة المصادر البرية ذات الأولوية للتلوث وتدهور السواحل؛

(هـ) وضع أهداف برنامج العمل العالمي ضمن المسار الرئيسي لبرامج العمل والميزانيات الخاصة بالسلطات المحلية والوطنية، وبرامج وخطط عمل البحار الإقليمية، والمؤسسات المالية ذات الصلة ومنظمات القطاع الخاص، والمجتمع المدني.

(و) تقديم المساعدة، في إطار الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا، لإعلان كيب تاون بشأن عملية أفريقيا للتنمية وحماية البيئة الساحلية والبحرية وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لوضع برنامج تدخلها لتقديمه إلى القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة؛

(ز) وضع عنصر موات في سياسة مرفق البيئة العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من حيث علاقته ببرنامج العمل العالمي؛

(ح) تعزيز وتوسيع آلية التنسيق لبرنامج العمل العالمي من أجل أداء الأنشطة الواسعة النطاق وزيادة الوعي ولاسيما في القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة.

٦- وإعمالاً لمقرر مجلس الإدارة رقم ١٠/٢١، اتبع تنفيذ برنامج العمل العالمي مجموعة الأنشطة العشر على النحو المفصل في برنامج العمل الذي يوافق عليه الاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي الأول (الوثيقة UNEP/GPA/IGR.1/6 وملحقها)، مع توجيه اهتمام خاص لتنفيذ خطة العمل الاستراتيجية بشأن مياه البلديات العادم التي يرهاها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمجلس التعاوني لإمدادات المياه والإصحاح، وبرنامج التغيير والتدمير المادي للموائل وتقديم الدعم لحكومات البلدان في وضع واعتماد برامج العمل الوطنية لتنفيذ برنامج العمل العالمي.

٧- ولدى تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية لمياه البلديات العادم المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمجلس التعاوني لإمدادات المياه والإصحاح، وفقاً لتوصيات الاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي الأول لبرنامج العمل العالمي، أسند مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي الاهتمام للتوسع في تنمية العنصر المعياري في برنامج العمل العالمي وخاصة لوضع وثيقة إرشادية بشأن إدارة مياه البلديات العادم وقاعدة المعارف المؤيدة للارتباط بالإصحاح. وعلى المستوى الإقليمي، استمرت الجهود لنقاسم التجارب والخبرات المتعلقة بأفضل الممارسات والإجراءات، وتحديد المجالات الرائدة التي يمكن فيها اختيار التنفيذ العملي للخطوط التوجيهية.

٨- وركزت الأنشطة والجهود ذات الصلة ببرنامج التغيير والتدمير المادي للموائل على الجوانب القانونية والاقتصادية والعلمية لأعمال البنية الأساسية الرئيسية التي تؤثر في البيئة الساحلية ولاسيما من حيث تعلقها بالتطورات في مجالات السياحة وتربية الأحياء المائية والتعدين. ووضع مشروع خطوط توجيهية يجرى استعراضها بواسطة مجموعة واسعة من أصحاب الشأن في حين سيجري استعراض نتائج الدراسات الإقليمية في اجتماعات إقليمية رئيسية في أوائل عام ٢٠٠٣ بمشاركة مجموعات متنوعة من أصحاب الشأن المعنيين.

٩- ويتولى مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي حاليا تقديم المساعدة، بدعم مالي من بلجيكا، لكل من مصر ونيجيريا وجمهورية تنزانيا المتحدة وسري لانكا واليمن لوضع برامج عمل وطنية رائدة لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. ولمساعدة هذه البلدان وغيرها من البلدان في هذه العملية، وضع مكتب التنسيق كتيباً بعنوان "وضع وتنفيذ برامج عمل وطنية" يتوفر الآن على موقع آلية التنسيق على شبكة الإنترنت. ويحدد هذا الكتيب تفاصيل إطار شامل وإن كان مرناً لإدراج برنامج العمل العالمي ضمن المسار الرئيسي للسياسات والبرامج والخطط الوطنية فضلا عن الأطر المؤسسية المتعلقة بالميزانيات ذات الصلة. وسوف تكون البرامج الوطنية التي ستوضع باستخدام الإرشادات الواردة في الكتيب بمثابة عملية ديناميكية تكرارية المعتمدة على الصعيد الوطني تدعو إلى تنفيذ مرحلي للأولويات ضمن إطار تشاركي مشترك بين القطاعات.

١٠- وعكف مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي بنشاط على زيادة تعزيز وتوسيع آلية التنسيق بما في ذلك عملية إعادة وضع رئيسية لبرنامج الزيوت في شراكة مع الوكالة السويدية لحماية البيئة، وإعادة صياغة برنامج التغيير والتدمير المادي للموائل، وضمان التعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمبادرات الصافية وغير ذلك من الربط الشكبي ذي الصلة ومبادرات إدارة المعلومات. واستجابة لمقرر مجلس الإدارة رقم ١٠/٢١ بشأن تقاسم البيانات البيئية من خلال نظام المعلومات الجغرافية المستند إلى الإنترنت، تُبذل الجهود حاليا لوضع تطبيقات نموذجية لنظام المعلومات الجغرافية المستند إلى الإنترنت ذات الصلة بالتغيير والتدمير المادي للموائل.

١١- وجرى تعزيز التعاون مع برامج البحار الإقليمية ومن ثم دعم تنفيذ عناصر برامج البحار الإقليمية وخطط عملها ذات الصلة بالتلوث البري المنشأ.

١٢- وينوه برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الشكر بالدعم المستمر الذي تقدمه حكومة هولندا في استضافة مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي. وقد وافقت هولندا على تحديد وتمديد اتفاقية الاستضافة إلى تنظيم مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي لفترة غير محددة اعتباراً من عام ٢٠٠٣. كما يود برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعرب عن تقديره للدعم الذي يقدمه عدد من البلدان لتنفيذ برامج وأنشطة مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي بما في ذلك بلجيكا وكندا وأيسلندا وأيرلندا وفنلندا واليابان والسويد وهولندا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً - مدخلات برنامج العمل العالمي في القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة

١٣- في أعقاب نتائج الاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي الأول، وموافقة مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية السابعة على برنامج العمل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٢ (المقرر د.إ - ٦/٧)، أسند برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق برنامج العمل العالمي اهتماماً كبيراً لتوفير مدخلات كبيرة لعملية إعداد وإدارة القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة بما في ذلك لخطة التنفيذ^(٢)، ولأوراق المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي، ومقترحات الشراكة من النوع الثاني من حيث صلتها ببرنامج العمل العالمي، وضمان المساهمة المنسقة من المجتمعات الساحلية والمحيطية والجزرية في القمة. وشارك مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي بنشاط في العملية التحضيرية بما في ذلك الاجتماعات الخاصة بالقمة العالمية في كل من نيويورك وبالي.

١٤- وشكل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع عدد كبير من الشركاء وخاصة مركز دراسة السياسات البحرية التابع لجامعة ديوار، واللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة التعليم والعلم والثقافة، مجموعة تنسيق غير رسمية معنية بالمحيطات والسواحل والجزر لتحقيق التعاون والتنفيذ الفعال للإجراءات أثناء وبعد القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. وقاد مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي عملية إقامة معرض H2O Pavilion Hilltops to Oceans in the WaterDome بنجاح في جوهانسبرج الذي اشترك فيه ٢٣ منظمة وقام بتنسيق حدث متسق بارز بشأن المحيطات في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في WaterDome. وعلاوة على ذلك أعد الشركاء الرئيسيون الثلاثة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز دراسة السياسة البحرية في جامعة ديوار، واللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات دليلاً استقبل استقبالا حسنا للمندوبين إلى القمة بعنوان "المحيطات والسواحل والجزر"، أبرز جدول الأعمال الخاص بالسواحل والمحيطات والجزر في القمة. وعقد مكتب التنسيق أو يسر عقد عدد من الأحداث الجانبية أثناء القمة بما في ذلك تلك الخاصة بمنظمات المشرعين العالمية المعنية بالبيئة المتوازنة واللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات وشبكة العمل الدولية بشأن الشعب المرجانية، وبرنامج الجبال، والمركز التعاوني مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعنى بالمياه والبيئة/الدنمارك وإقليم البحر المتوسط والعديد من برامج برنامج الأمم المتحدة للبيئة ذات الصلة بالمياه وقدم الدعم لإعداد وبدء العديد من الشراكات من النوع الثاني.

١٥- وأشارت خطة التنفيذ التي ووفق عليها خلال القمة إشارة محددة إلى برنامج العمل العالمي في الفقرة ٣٢ والفقرة ٥٢ (هـ)، وهي على وجه التحديد:

(أ) الفقرة ٣٢:

"تحقيق تقدم في تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، وإعلان مونتريال بشأن حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية مع توجيه اهتمام خاص في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٢ لمياه البلديات العادم، والتغيير والتدمير المادي للموائل والمغذيات وذلك من خلال إجراءات تنفذ على جميع المستويات من أجل:

"(أ) تيسير الشراكات والبحوث العلمية ونشر المعارف الفنية وتعبئة الموارد المحلية والإقليمية والدولية، وتعزيز بناء القدرات البشرية والمؤسسية مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية؛

"(ب) تعزيز قدرة البلدان النامية على وضع البرامج والآليات الوطنية والإقليمية اللازمة لتبسيط أهداف برنامج العمل العالمي وإدارة مخاطر وتأثيرات تلوث المحيطات؛

"(ج) وضع برامج عمل إقليمية، وتحسين الصلات بالخطط الاستراتيجية الخاصة بالتنمية المستدامة للموارد الساحلية والبحرية مع ملاحظة على وجه الخصوص المناطق التي تتعرض لتغيرات بيئية وضغوط إنمائية متسارعة؛

"(د) بذل كل جهد ممكن لتحقيق تقدم كبير من جانب مؤتمر برنامج العمل العالمي القادم في ٢٠٠٦ لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية."

و(ب) الفقرة ٥٢ (هـ)

"الحد من النفايات والتلوث وتأثيراتها ذات الصلة بالصحة وتلافيتها ومكافحتها من خلال اتخاذ مبادرات بحلول عام ٢٠٠٤ تهدف إلى تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية في الدول النامية الجزرية الصغيرة."

١٦- وتتضمن ورقة "إطار للعمل بشأن المياه والإصحاح" العديد من الإشارات إلى الصلات الحاسمة بين بيئات المياه العذبة والساحلية والبحرية، والحاجة إلى إدراج مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الإدارة المتكاملة لموارد المياه، والحاجة إلى تنفيذ برنامج العمل العالمي. وعلى وجه الخصوص، يعكس الفصل الخاص بأطر العمل اتفاقيات إعلان مونتريال مع التركيز على الإدارة المتكاملة للسواحل وأحواض الأنهار، وبرامج العمل الوطنية، وأهداف انبعاثات الماء العادم.

ثالثاً - التركيز الخاص على خطة العمل الاستراتيجية بشأن ماء البلديات العادم

١٧- وأعرب عن القلق في إعلان مونتريال بشأن حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (UNEP/GPA/IGR.1/9/annex.I) الذي ووفق عليه خلال الاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي الأول بشأن تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، إزاء الفقر واسع النطاق وخاصة في المجتمعات المحلية الساحلية في البلدان النامية، ومساهمة ظروف الفقر في التلوث البحري وذلك على سبيل المثال من خلال نقص وسائل الإصحاح الأساسية، والكيفية التي يؤدي بها التدهور البحري إلى توليد الفقر من خلال استنزاف الأسس التي تقوم عليها التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١٨- والتزمت البلدان أيضاً، في إعلان مونتريال، بتحسين تنفيذ برنامج العمل العالمي والإسراع بوتيرته من خلال تدعيم قدرة السلطات المحلية والوطنية بتزويدها بالموارد المالية وغيرها من الموارد ذات الصلة لتحديد وتقييم الاحتياجات والحلول البديلة لمصادر التلوث النوعية البرية، وصياغة العقود وغيرها من الترتيبات والتفاوض بشأنها وتنفيذها في شراكة مع القطاع الخاص، والحصول على المعلومات العلمية واستخدامها للمشاركة في عملية صنع القرار المتكاملة بمشاركة أصحاب الشأن، وتطبيق الأطر المؤسسية والقانونية الفعالة للإدارة المستدامة للسواحل.

١٩- ورحب الاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي، من خلال إعلان مونتريال، بخطة العمل الاستراتيجية بشأن ماء البلديات العادم وحث برنامج الأمم المتحدة للبيئة على وضع الصياغة النهائية للوثيقة باعتبار ذلك وسيلة لتنفيذ أهداف برنامج العمل العالمي.

٢٠- ودعا مجلس الإدارة، في دورته الخاصة السابعة، وبمقتضى مقرره د.١ - ٦/٧ الحكومات والقطاع الخاص والدوائر المالية الدورية إلى تعزيز تمويل وتنفيذ نهج مبتكرة وملائمة ومستدامة لإدارة الماء العادم من خلال جملة أمور من بينها، زيادة دمج إدارة الماء العادم في أهداف إمدادات المياه، والترويج لإعادة استخدام المياه وإدارة الطلب، وتطبيق نهج بديلة فيما يتعلق بالتمويل والشراكة والتكنولوجيا والترتيبات المؤسسية والإدارية.

٢١- وحثت القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة جميع أصحاب الشأن، في خطة التنفيذ التي وضعتها، على تحقيق تقدم في تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية وإعلان مونتريال بشأن حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية مع إيلاء اهتمام خاص، بين جملة مسائل أخرى، على ماء البلديات العادم. ووافقت القمة العالمية على خفض نسبة السكان الذين ليست لديهم فرص للحصول على وسائل الإصحاح الأساسية بمقدار النصف قبل عام ٢٠١٥ على أن يشمل ذلك، ضمن جملة أمور، دمج الإصحاح في استراتيجيات إدارة موارد المياه.

ألف - خطة العمل الاستراتيجية المعنية بماء البلديات العادم

٢٢- خطة العمل الاستراتيجية المعنية بماء البلديات العادم مبادرة مشتركة بين مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمجلس التعاوني لإمدادات المياه والإصحاح. ويتواصل التعاون مع الكثير من المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، والوكالات المانحة والمؤسسات المالية ووكالات المساعدات الإنمائية. كما أنها مجال محوري في برنامج عمل الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦، لبرنامج العمل التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي أعد استجابة للاجتماعات الإقليمية التي عقدت خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ التي حددت الصرف الصحي باعتباره فئة رئيسية من مصادر التلوث في معظم البحار الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢٣- وقد أعدت خطة العمل الاستراتيجية بشأن ماء البلديات العادم للترويج للإجراءات الملموسة على المستويين المحلي والوطني الرامية إلى معالجة الصرف الصحي باعتباره إحدى فئات المصادر الرئيسية التي تؤثر في البيئة الساحلية والبحرية ولاسيما من خلال الترويج لاستخدام الحلول البديلة بما في ذلك التكنولوجيات منخفضة التكلفة والآليات المالية والشراكات الملائمة وتهيئة بيئة عمل مواتية.

٢٤- وتهدف خطة العمل الاستراتيجية إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال الترويج لتوافق الآراء العالمي بشأن أفضل الممارسات والإجراءات اللازمة لمعالجة ماء البلديات العادم من خلال تنفيذ العناصر الرئيسية الثلاثة التالية:

(أ) عنصر معياري يحدد المعايير الخاصة بالنهج الذي يتبع في إدارة ماء البلديات العادم؛

(ب) عنصر البيانات العملية للمساعدة في تقاسم الخبرات والتي توزع المعارف المحدثة بشأن أفضل الأساليب والإجراءات، وتروج لتطبيقها؛

(ج) عنصر بناء القدرات الذي يوضح الإرشادات الخاصة بإدارة ماء البلديات العادم، والذي يدعم جهود البلديات والدول الرامية إلى معالجة المشاكل الصحية العامة الخطيرة، والخسائر الاقتصادية وتدهور النظم الإيكولوجية الساحلية نتيجة للتخلص من ماء البلديات العادم غير المعالج بصورة كافية في المناطق الساحلية.

١ - العنصر المعياري

٢٥- ويشمل العنصر المعياري لخطة العمل الاستراتيجية بشأن ماء البلديات العادم وضع دليل مقبول عالميا لصانعي القرار والمهنيين على المستويين المحلي والوطني بشأن نظم إدارة الماء العادم الملائمة والسليمة من الناحية البيئية.

٢٦- ولهذا الدليل ثلاثة أقسام رئيسية يستخدم كل منها عملية إنمائية مترابطة، وإجراء الموافقة: المبادئ الرئيسية لصانعي السياسات، وقائمة المراجعة الخاصة بأفضل الممارسات والإجراءات لصانعي القرار، وخاصة على مستوى البلديات، مع استكمالها بمعلومات ومراجع أساسية لقاعدة المعارف العالمية وغير ذلك من مصادر المعلومات والملاحق الإقليمية.

٢٧- وتهدف المبادئ الرئيسية إلى وضع معيار في نهج إدارة ماء البلديات العادم من خلال الترويج لتوافق آراء عالمي بشأن أفضل الممارسات والإجراءات لمعالجة ماء البلديات العادم. وإعمالا للإرشادات التي اقترحت خلال الاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي الأول بشأن برنامج العمل العالمي، راجع مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي وشركائه الرئيسيين المبادئ الرئيسية. وتقدم المبادئ الرئيسية المعدلة الواردة في الوثيقة UNEP/GC.22/INF/4 لمجلس الإدارة لمزيد من الدراسة وفيما يتعلق باحتمال الموافقة على النهج الذي سيتبع في وضع الخطوط التوجيهية لإدارة ماء البلديات العادم؛ وتحدد الوثيقة تفاصيل المبادئ الرئيسية التالية للعمل:

(أ) ضمان الالتزام السياسي والموارد المالية المحلية باعتبارها الشروط المسبقة الرئيسية اللازمة للإدارة الملائمة للماء العادم؛

(ب) تهيئة بيئة مواتية للحلول المستدامة على المستويين الوطني والمحلي؛

(ج) وضع نظم إدارة متكاملة وموجهة نحو الطلب تجمع بين جمع الماء العادم ومعالجته وإمدادات مياه الشرب وتوفير خدمات الإصحاح؛

(د) تلافي التلوث عند المصدر واستخدام المياه بكفاءة وتطبيق التكنولوجيات منخفضة التكلفة لمعالجة الماء العادم؛

(هـ) جعل مستخدمي المياه وملوثيها يدفعون تكاليف الخدمات اعتمادا على العدالة الاجتماعية والتكافل للوصول إلى استعادة التكاليف؛

- (و) استخدام الأهداف والمؤشرات المحددة زمنيا لنقاء البيئة فضلا عن الصحة العامة أو الرفاهة الاقتصادية لإنجاح الإجراءات؛
- (ز) تنفيذ تدابير تدريجية مع استكشاف البدائل لتحقيق أهداف الإدارة طويلة الأجل؛
- (ح) إشراك جميع أصحاب الشأن من خلال الشراكة منذ البداية لضمان التزامهم؛
- (ط) ربط قطاع ماء البلديات العادم بالقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل السياحة لضمان الاستقرار والاستدامة من الناحية المالية؛
- (ى) تطبيق آليات مالية مبتكرة بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص.

٢٨- وتحدد قائمة المراجعة التفصيلية تفاصيل النهج والبنى الأساسية والأدوات المختلفة المتاحة للممارسين وصانعي القرار. وتعالج، ضمن جملة أمور، النهج المتكاملة والتدريبية، والبيئة المواتية والاستدامة بما في ذلك اللوائح والتشريعات، والترتيبات المؤسسية والمبادرات الطوعية، وآليات التمويل المبتكرة بما في ذلك إشراك القطاع الخاص وتعبئة الموارد المحلية، ومشاركة المجتمع المحلي والتكنولوجيات الملائمة بما في ذلك البدائل منخفضة التكلفة لتقنيات المعالجة.

٢٩- وتوفر الملاحق الإقليمية مجموعات فرعية من قوائم المراجعة المفصلة اختارتها الأقاليم باعتبارها ذات صلة خاصة بمجالاتها. وهي تترجم وتكمل الإرشادات العالمية وتعالج أولويات واحتياجات نوعية لأقاليم معينة. ويجرى إعداد الملاحق الإقليمية في أقاليم البحر الكاريبي الأوسع نطاقا وجنوب المحيط الهادي وغرب آسيا، وهي نتاج عمليات تشاور مستمرة مع الخبراء المحليين والوطنيين والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة المحتملة والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من أصحاب الشأن ضمن سياق إقليمي ملائم.

٣٠- ويدعم الدليل قاعدة معارف عالمية يجرى تحديثها باستمرار وتعتبر جزءا أساسيا من آلية التنسيق لبرنامج العمل العالمي وترتبط بقاعدة بيانات العلاقات مع الإصحاح وغير ذلك من مبادرات التنسيق ذات الصلة. وقد استمدت المبادئ الرئيسية وقوائم المراجعة المفصلة من قاعدة المعارف العالمية وجرى تطويرها بدرجة أكبر من خلال اجتماعات الخبراء والمشاورات الإقليمية.

٣١- ونتيجة للتنفيذ الجارى لخطة العمل الاستراتيجية الخاصة بماء البلديات العادم، تتطور قوائم المراجعة والملاحق الإقليمية وقاعدة المعارف العالمية باستمرار، اعتمادا على توافق الآراء الخاص بالمبادئ الرئيسية المحددة. وترد تفاصيل العملية والنهج في الوثيقة UNEP/GPA/IGR.1/5 ووافق عليها الاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي الأول بشأن برنامج العمل العالمي.

٢ - عنصر البيانات العملية

٣٢- يجرى عنصر البيانات العملية في خطة العمل الاستراتيجية لماء البلديات العادم ضمن إطار برنامج البحار الإقليمية لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد عقدت اجتماعات إقليمية لأصحاب الشأن المتعددين لاستعراض مشروعات الخطوط التوجيهية ودراسة مدى الحاجة لوضع ملاحق إقليمية. وتقاسمت الاجتماعات أيضا التجارب والخبرات في حين شملت عمليات المتابعة اختيار المشاريع الرائدة المرشحة لتوضيح النهج

الابتكارية التي دعى إليها في الدليل ولضمان تكرار وتوسيع نطاقها في الإقليم. والهدف هو إقامة منتديات إقليمية منتظمة لتبادل الخبرات والتجارب.

٣ - عنصر بناء القدرات

٣٣- سوف يشتمل عنصر بناء القدرات على تنفيذ مشاريع رائدة باتباع أفضل الممارسات والإجراءات التي دعى إليها في عنصر المبادئ الرئيسية وقائمة المراجعة في الخطوط التوجيهية بشأن إدارة ماء البلديات العادم. ويقوم برنامج العمل العالمي أيضا في تعاون وثيق مع المبادرات التدريبية الأخرى مثل برنامج التدريب والبحر والساحل التابع لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في الأمم المتحدة بوضع نماذج وبرامج تدريب للتوسع في نشر التجارب وأفضل الممارسات المستمدة من المشاريع الرائدة.

باء - التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية بشأن ماء البلديات العادم

٣٤- في أعقاب نتائج الاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي الأول بشأن برنامج العمل العالمي، والموافقة على النهج المتبع في وضع خطة العمل الاستراتيجية بشأن ماء البلديات العادم أولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق برنامج عمله العالمي اهتماما كبيرا لمواصلة وضع الخطوط التوجيهية بشأن إدارة ماء البلديات العادم، ووفرا مدخلات كبيرة للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة بما في ذلك:

(أ) إصدار دليل "التكنولوجيا السليمة بيئيا لمعالجة الماء العادم" بالاشتراك مع المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) المشاركة في مؤتمر الإصحاح في أفريقيا (جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، ٢٩ تموز/يوليو - آب/أغسطس ٢٠٠٢) الذي أسفر عن بيان وزاري فضلا عن خطة عمل أفريقية بشأن المياه والإصحاح بما في ذلك معالجة الماء العادم. وقدمت نتيجة لهذا المؤتمر المرموق إلى القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، وسوف تقدم إلى الهياكل ذات الصلة مثل إطار الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا و AMCOW؛

(ج) المشاركة، من خلال لجنة العلوم الجيولوجية التطبيقية في جنوب المحيط الهادي، في المشاورة الإقليمية عالية المستوى في المحيط الهادي بشأن المياه في البلدان الجزرية الصغيرة التي دعا إلى عقدها مصرف التنمية الآسيوي، ولجنة العلوم الجيولوجية التطبيقية في جنوب المحيط الهادي (سجياتوكا، فيجي ٢٩ تموز/يوليو - ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢). ويدعو البيان الوزاري وخطة العمل الإقليمية المفصلة إلى تعزيز الإدارة المتكاملة لموارد المياه بشدة وتنفيذها بما في ذلك إمدادات المياه والإصحاح ومعالجة الماء العادم. واتفق على دعم الشراكات إقليم البحر الكاريبي وغيره من أقاليم الجزر الصغيرة، وتوفير دعم قوى للقضايا المطروحة في المنتدى العالمي الثالث للمياه الذي سيعقد في اليابان في آذار/مارس ٢٠٠٣؛

(د) التعاون والمشاركة الفعالة في المؤتمرات العالمية والمنتديات الأخرى التي تنظمها الاتحادات الدولية والمهنية وغيرها من الشركاء. وقد وفرت هذه الأحداث الفرص للوصول بدرجة كبيرة إلى المجتمعات الدولية والمهنية. وكان من بين هذه الأحداث ما يلي: المنتدى العالمي للمجلس التعاوني لإمدادات المياه والإصحاح (فوز دو ايجواسو، البرازيل، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)، والمؤتمر الدولي للمياه العذبة (بون، ألمانيا ٣-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)، والمؤتمر الدولي المعنى بإدارة الماء العادم وتأثيراته على البيئة في البلدان الحارة والقاحلة (مسقط، عمان ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢) وعرضت خطة

العمل الاستراتيجية بشأن ماء البلديات العادم وتنفيذها على هذه المؤتمرات، وطلب من المشاركين الإسهام في استعراض الدليل الخاص بالماء العادم؛

(هـ) أعمال تحضيرية تمهيدا لعقد المنتدى العالمي الثالث للمياه في اليابان في آذار/مارس ٢٠٠٣ بما في ذلك جلسات عن المياه والإصحاح ومعالجة الماء العادم. ويجرى الآن بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، والمجلس التعاوني لإمدادات المياه والإصحاح، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الإعداد لعقد دورة عن المبادرات العالمية بشأن المياه والإصحاح ومعالجة الماء العادم. ويجرى تنظيم أنشطة أخرى في شراكة وثيقة مع الشركاء الآخرين بما في ذلك المجموعة الأساسية لارتباطات الإصحاح ومجموعة التنسيق غير الرسمية بشأن المحيطات والسواحل والجزر.

٣٥- وأسهم مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي بالاشتراك مع الشركاء، إسهاما كبيرا في عمليات التحضير للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة بما في ذلك مدخلات في ورقة الماء والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي المعنونة "إطار للعمل بشأن المياه والإصحاح" التي تشدد على وجه الخصوص على الحاجة إلى تقييم الاستخدام المحتمل لأهداف انبعاثات الماء العادم. وشملت الأنشطة الأخرى المشاركة النشطة في مختلف الأحداث التي تبرز قضية الماء والإصحاح.

٣٦- واستجابة لأهداف القمة العالمية بشأن الإصحاح، أعد مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية واليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمجلس التعاوني لإمدادات المياه والإصحاح وأصدر تقريرا عن أوضاع إمدادات المياه والإصحاح في البحار الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣٧- وتنسق مبادرة أهداف انبعاثات الماء العادم مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتسعى إلى التحرك إلى ما يتجاوز توفير الإرشادات لعملية تقييم إمكانيات أهداف انبعاثات الماء العادم على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية التي سيتم الوصول إليها في غضون جيل من الزمان. وقد ترتبط هذه الأهداف بأهداف الإدارة (الموجهة نحو القضية) أو لخطط خفض الانبعاثات من حمولة النفايات أو تركيزاتها (الموجهة نحو الانبعاثات).

٣٨- وتشمل الأهداف الأخرى لمبادرة أهداف انبعاثات الماء العادم، الجهود التي تبذل لتيسير اعتراف الحكومات بالأخطار التي تتعرض لها صحة الإنسان والموارد البحرية والخاصة بالمياه العذبة ونقاء النظم الإيكولوجية، وهي الأخطار الناجمة عن زيادة انبعاثات الماء العادم غير المعالجة في المياه الجوفية والمياه العذبة ومصبات الأنهار أو المناطق الساحلية والبحرية، والاعتراف بمبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت مختلفة وتطبيقية، ولاستكشاف عمليات تطبيق الصكوك الاقتصادية العالمية أو الإقليمية مثل أسواق المياه، وآليات مبادلة خفض التلوث، وصناديق المياه متعددة أصحاب الشأن.

٣٩- وتدعو الحكومات وأصحاب الشأن الآخرون إلى دراسة إمكانية استخدام أهداف انبعاثات الماء العادم باعتبارها أدوات إدارة إضافية لدى تحديد أولويات العمل وتخفيض الموارد ووضع تقارير مرحلية كافية مع إشارة أيضا إلى أهداف القمة العالمية بشأن الإصحاح.

رابعاً - متابعة القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة

٤٠- وضع بالتعاون مع مجموعة التنسيق غير الرسمية المعنية بالمحيطات والسواحل والجزر برنامج عمل مدته ١٨ شهراً ووفق عليه لضمان المتابعة السريعة لخطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، ومختلف مبادرات النوع الثاني في مجال السواحل والمحيطات والجزر. وتشمل الأنشطة النوعية التي ستضطلع بها مجموعة التنسيق غير الرسمية المعنية بالمحيطات والسواحل والجزر التي يعتبر مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي جزءاً منها ما يلي:

(أ) تحديث "دليل المحيطات والسواحل والجزر" لكي يعكس النص المعتمد وإدراج جميع شراكات النوع الثاني مع ملخصات للأعمال والأهداف والأطر الزمنية؛

(ب) تحليل التعاون والتداخل والثغرات في كيفية استجابة شراكات النوع الثاني المعنية بالسواحل والمحيطات لخطة التنفيذ؛

(ج) برنامج عمل لتوفير تقارير التوسع والتقدم في الاجتماعات الدولية ذات الصلة مثل المنتدى العالمي الثالث للمياه في آذار/مارس ٢٠٠٣ بما في ذلك انعكاسات نتائج القمة العالمية ذات الصلة على المحيطات والسواحل والجزر في آلية تنسيق برنامج العمل العالمي ومواقع الإدارة الساحلية المتكاملة على خدمة الإنترنت العالمية؛

(د) تحليل المعارف والموارد المتاحة واللازمة لتنفيذ خطة التنفيذ المعتمدة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية فيما يتعلق بالسواحل والمحيطات؛

(هـ) وضع نظام لرصد التقدم في تنفيذ خطة التنفيذ فيما يتعلق بالسواحل والمحيطات؛

(و) عقد مؤتمر للتنفيذ في باريس في أواخر عام ٢٠٠٣ في شراكة مع اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات وجامعة ديلاوير لاستعراض وإعداد تقرير عن التقدم المحرز وتحديد الإجراءات الأخرى اللازمة لضمان التنفيذ الفعال للفقرات ذات الصلة المعنية بالسواحل والمحيطات في خطة التنفيذ؛

(ز) دمج الشبكة غير الرسمية متعددة أصحاب الشأن المعنية بالمحيطات والسواحل والجزر من خلال توسيع شبكات الشركاء لإدراج مجموعات الصناعة الرئيسية.

٤١- ومن المسلم به أن متابعة أهداف القمة العالمية المتعلقة بإمدادات المياه والإصحاح تتطلب صكاً متفق عليه دولياً لمعالجة الأبعاد البيئية لإمدادات المياه والإصحاح في سياق الإدارة المتكاملة للموارد المائية على النحو الذي تدعو إليه سياسة المياه في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. كذلك فإن البيئة المواتية، التي تشمل قضايا قانونية ولوائح وأهداف واستراتيجيات وخطط عمل على المستويات الإقليمية والوطنية، تعتبر من الزاوية البيئية، شرطاً أساسياً لتحقيق أهداف القمة العالمية.

٤٢- وتشمل الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها، وضع استراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن كيفية معالجة الأبعاد البيئية لإمدادات المياه والإصحاح. وسوف تسهم الاستراتيجية في وضع صكوك بالاقتران مع المشاركة النشطة من جانب المنظمات الشريكة بما في ذلك منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة لتعليم الأطفال والمجلس التعاوني لإمدادات المياه والإصحاح لتحقيق أهداف القمة العالمية المتعلقة بإمدادات المياه والإصحاح.

٤٣- وسوف يركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الأعمال الحالية والجارية مثل سياسة المياه لدى البرنامج وخطة العمل الاستراتيجية بشأن ماء البلديات العادم، ويراعى الأنشطة الحالية لفريق مهام الأمين العام للأمم المتحدة المعنية بإمدادات المياه والإصحاح التي أنشئت لتنسيق متابعة إعلان الألفية وما يتصل به من نصوص، وإعلان جوهانسبرج بشأن التنمية المستدامة^(٣)، وخطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. وسوف تنفذ هذه الأنشطة في شراكة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى الملائمة والمنظمات الدولية مع مراعاة مجالات الاختصاص ذات الصلة.

خامساً – الإجراءات المقترحة بشأن برنامج العمل العالمي

٤٤- تردد تفاصيل توجهات سياسات واستراتيجية وبرنامج عمل مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ في الوثيقة UNEP/IGR.1/6 وإعلان مونتريال ومقرر مجلس الإدارة رقم د.١ - ٦/٧ بشأن برنامج العمل العالمي الذي ووفق عليه خلال دورته الخاصة السابعة، وجرى توسيع نطاقه بدرجة أكبر في برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ من حيث صلته بمكتب تنسيق برنامج العمل العالمي. ونظرا لنتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، وخطة تنفيذها وورقة برنامج المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي المعنونة "إطار للعمل بشأن المياه والإصحاح"، قد يود مجلس الإدارة النظر في زيادة تدعيم العناصر التالية:

(أ) وضع تفاصيل المتابعة والمساهمة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنفيذ مقرر مجلس الإدارة بشأن التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية/ المقرر (١٣/٢١) في ضوء الفقرة ٣٤ (ب) من خطة تنفيذ القمة العالمية التي تتضمن التزاما بإقامة عملية منتظمة في عام ٢٠٠٤ تحت إشراف الأمم المتحدة لإعداد التقارير العالمية وعمليات تقييم حالة البيئة البحرية بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، الحالية والمتوقعة، بالاعتماد على عمليات التقييم الإقليمية الحالية؛

(ب) تحسين الصلات العلمية والإدارية والمؤسسية بين إدارة المياه العذبة والإدارة الساحلية فضلا عن البحرية (برنامج ICARM) انساقا مع ورقة المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي بشأن المياه والإصحاح؛

(ج) التشجيع على تبني تعريف شامل وبيئي لمصطلح "الإصحاح" يشمل لا توفير خدمات الإصحاح فحسب بل وجميع العناصر الأخرى لعملية إدارة الماء العادم بما في ذلك المعالجة وإعادة الاستخدام وإعادة التوزيع في البيئة الطبيعية وذلك كمساهمة في تحقيق هدف القمة العالمية فيما يتعلق بالإصحاح؛

(د) وضع ورقة استراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الأبعاد البيئية لإمدادات المياه والإصحاح في سياق الإدارة المتكاملة لموارد المياه؛

(هـ) التحفيز على إقامة بيئة مواتية فيما يتعلق بالأبعاد البيئية لإمدادات المياه والإصحاح على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، وهى بيئة يمكن أن تشمل القضايا القانونية واللوائح والأهداف والاستراتيجيات وخطط العمل على المستويين الإقليمي والوطني باعتبار ذلك مساهمة في تحقيق أهداف القمة العالمية ومن ثم الاعتماد على التجارب والخبرات المتوافرة داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وخارجه؛

(و) التعاون مع البرامج ذات الصلة داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء الرئيسيين في وضع مؤشرات لتقييم تأثيرات توفير خدمات والإصحاح المحسنة على الصحة ورفاهة سكان السواحل والبيئة باعتبار ذلك مساهمة في تحقيق أهداف القمة العالمية فيما يتعلق بالإصحاح؛

(ز) مراعاة المبادئ الرئيسية، التي تحدد توافق الآراء العالمي فيما يتعلق بالنهج الابتكارية إزاء العمل، الواردة في الإرشادات الخاصة بإدارة ماء البلديات العادم الواردة في خطة العمل الاستراتيجية بشأن ماء البلديات العادم (الوثيقة UNEP/GC.22/INF/4)؛

(ح) اعتماد خطة العمل الاستراتيجية المعنية بنهج ماء البلديات العادم إزاء التوسع في وضع قوائم المراجعة والملاحق الإقليمية التي تعالج الاحتياجات النوعية والناشئة الجديدة للأقاليم المختلفة (الوثيقة UNEP/GC.22/INF/4)؛

(ط) تشجيع المدير التنفيذي، في شراكة مع منظمات الأمم المتحدة الملائمة والبرامج الإقليمية، على التوسع في دراسة مبدأ استخدام أهداف انبعاثات الماء العادم على المستويات الإقليمية والوطنية و/أو المحلية باعتبارها أداة إضافية للإدارة في تحديد الأولويات وتخصيص الموارد ووضع التقارير المرحلية بين جملة أمور للمساعدة في متابعة هدف القمة العالمية فيما يتعلق بالإصحاح؛

(ي) تعزيز قدرة السلطات الوطنية والمحلية على الانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة تنفيذ برامج الإنفاق العام الممولة بالكامل، ونظم رصد ومكافحة التلوث، وحوافز السوق و/أو الحوافز المالية لتنظيم أوضاع التلوث وتحقيق مبادرات بناء القدرات؛

(ك) تطبيق توافق آراء مونترى الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وخاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى تعبئة وزيادة الاستخدام الفعال للموارد المالية لحماية البيئة وذلك لدى تنفيذ برنامج العمل العالمي، والحاجة إلى العمل، على المستوى الوطني، على متابعة أطر السياسات والأطر التنظيمية التي تشجع المبادرات مع حماية البيئة في نفس الوقت؛

(ل) التشجيع على مواصلة عمل مجموعة التنسيق غير الرسمية المعنية بالمحيطات والسواحل والجزر باعتبار ذلك مدخلا إلى رصد نتائج القمة العالمية من جانب اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، والتنفيذ الفعال لشركات النوع الثاني؛

(م) الطلب من المدير التنفيذي تقديم تقرير إلى مجلس الإدارة في دورته العادية التالية بشأن التحضيرات للاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي الثاني لبرنامج العمل العالمي في ٢٠٠٦ بما في ذلك العروض المقدمة من الحكومات بشأن استضافة الاستعراض الحكومي الدولي.

سادساً - الإجراء المقترح أن يتخذه مجلس الإدارة بشأن برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

قد يود مجلس الإدارة الموافقة على مقرر وفقا للخطوط المقترحة فيما يلي:

برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

إن مجلس الإدارة،

إذ يستذكر مقررين ١٠/٢١ الصادر في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١ ود.إ - ٦/٧ الصادر في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢،

وبعد أن تدارس التقارير المرحلية المقدمة من المدير التنفيذي بشأن تنفيذ برنامج العمل العالمي الوارد في الوثائق ٢، UNEP/GC.22/2/Add.2 and UNEP/GCSS.VII/4/Add.4، UNEP/GPA/IGR.1/3،

وإذ يعترف بإعلان مونتريال^(٤) وغيره من نتائج الاجتماع الاستعراض الحكومي الدولي لبرنامج العمل العالمي الذي عقد في مونتريال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ والاهتمام الذي أولى لتنفيذ برنامج العمل العالمي من جانب القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبرج في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وخاصة الفقرتين ٣٢ و ٥٢ (ج) من خطة تنفيذ القمة وفي إطار العمل بشأن المياه والإصحاح والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي،

وإذ يعترف بصلة توافق مونترى الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠٣ في مونترى، المكسيك^(٥)، بتنفيذ برنامج العمل العالمي ولاسيما فيما يتعلق بالحاجة إلى تعبئة وزيادة الاستخدام الفعال للموارد المالية لحماية البيئة، والحاجة إلى العمل على المستوى الوطني على متابعة أطر السياسات والأطر التنظيمية التي تشجع المبادرات مع حماية البيئة في نفس الوقت على النحو الوارد أيضا في برنامج العمل العالمي،

وإذ يلاحظ أن برنامج العمل العالمي هو البرنامج الوحيد الذي يعالج الصلات بين بيئات المياه العذبة والساحلية والبحرية، ومن ثم فإنه البرنامج الوحيد القادر على: تعزيز الصلات العلمية والإدارية والمؤسسية بين مجتمعات إدارة المياه العذبة والسواحل والمحيطات، وتنفيذ مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار، وتيسير الاتصالات والتعاون المحسنة بين أصحاب الشأن المتعددين فيما يتعلق بقضايا المياه العذبة والسواحل والمحيطات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية،

وإذ يرحب مع التقدير بالدعم المقدم من الحكومات لبرنامج عمل الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ لمكتب تنسيق برنامج العمل العالمي الذي وافق عليه الاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي الأول والدورة الخاصة السابعة لمجلس الإدارة،

١- يطلب من المدير التنفيذي أن يعالج، لدى تنفيذ برنامج العمل العالمي، نتائج إعلان مونتريال، وتوافق مونترى للأراء والقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة من حيث صلتها بأهداف برنامج العمل العالمي، وتقديم تقرير مرحلي عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه أمانة برنامج العمل العالمي إلى مجلس الإدارة خلال دورته الثالثة والعشرين؛

٢- يطلب كذلك من المدير التنفيذي مواصلة المساهمة في عمل مجموعة التنسيق غير الرسمية المعنية بالمحيطات والسواحل والجزر التي شكلتها القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة بغرض توفير مدخلات في عملية الرصد التي تضطلع بها اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة لنتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة وتوفير التعاون فيما بين الشركاء من النوع الثاني فيما يتعلق بالقضايا الساحلية والبحرية؛

٣- يحث الحكومات والمنظمات الدولية القادرة على زيادة مساهمتها في الصندوق الاستئماني لبرنامج العمل العالمي، ويحث برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعبئة جهات مساهمة جديدة؛

٤- يطلب من المدير التنفيذي التوسع في ترويج مفهوم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار، وتيسير الصلات العلمية والإدارية والمؤسسية فيما بين إدارة المياه العذبة والإدارة البحرية حيثما يكون ذلك ممكناً؛

٥- يحث الحكومات على تحسين سبل الاتصال والتعاون بين أصحاب الشأن المتعددين بشأن قضايا المياه العذبة والسواحل والمحيطات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية؛

٦- يطبق نهجاً شاملاً إزاء خدمات الإصحاح وتنفيذ هدف القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة فيما يتعلق بالإصحاح، لا يشمل توفير خدمات الإصحاح المنزلية فحسب بل وجميع العناصر الأخرى ذات الصلة بعملية إدارة المياه بما في ذلك جمع الماء العادم ومعالجته وإعادة استخدامه وإعادة توزيعه على البيئة الطبيعية؛

٧- يطلب من المدير التنفيذي وضع ورقة استراتيجية بشأن الأبعاد البيئية لإمدادات المياه والإصحاح في سياق الإدارة المتكاملة لموارد المياه، والتعاون مع منظمات وبرامج الأمم المتحدة الملائمة في وضع مؤشرات لتقييم تأثيرات توفير خدمات الإصحاح المحسنة على صحة ورفاهة سكان المناطق الساحلية والبيئة؛

٨- يلحظ المبادئ الرئيسية للإرشادات الخاصة بإدارة ماء البلديات العادم^(٦) التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمجلس التعاوني لإمدادات المياه والإصحاح والذي يبين توافق الآراء العالمي إزاء النهج الابتكارية لإدارة ماء البلديات العادم، ويوافق على النهج الخاص بالتوسع في تطوير قوائم المراجعة والملاحق الإقليمية بصورة دورية لمعالجة الاحتياجات النوعية والناشئة الجديدة للأقاليم المعنية؛

٩- يطلب من المدير التنفيذي تقييم مدى إمكانية تنظيم مشاورات إقليمية لوضع أهداف وطنية للانبعاثات الإقليمية للماء العادم، وإمكانية تنفيذ هذه الأهداف بعد ذلك، وذلك بالتعاون مع الشركاء في برنامج العمل المشترك لماء البلديات العادم التابع لبرنامج العمل العالمي - وهي منظمة الصحة العالمية، والمجلس التعاوني لإمدادات المياه والإصحاح، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وفريق المهام المعنى بالمياه والإصحاح في مشروع الألفية، وضمن إطار البحار الإقليمية؛

١٠- يحث الحكومات على مواصلة تعزيز جهودها وزيادة وتيرتها لتنفيذ برنامج العمل العالمي على النحو الذي يدعو إليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٤/٥٥ ألف الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، ومقرر مجلس الإدارة رقم د.١ - ٦/٧ الصادر في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ والفقرة ٣٢ من خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة؛

١١- يشجع الحكومات، حيثما يكون ممكناً، على الاضطلاع بأنشطتها الوطنية لدعم أهداف برنامج العمل العالمي ضمن إطار إقليمي مع مراعاة جهود حكومات البلدان المجاورة وبرامج البحار الإقليمية ذات الصلة؛

١٢- يحث الحكومات على إشراك مؤسسات التمويل الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وغير ذلك من أصحاب الشأن والمجموعات الرئيسية، من خلال الشراكات، في الجهود الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل العالمي؛

١٣- يطلب من المدير التنفيذي تقديم تقرير إلى مجلس الإدارة في دورته العادية القادمة، عن التحضيرات للاستعراض الحكومي الدولي لبرنامج العمل العالمي في ٢٠٠٦ بما في ذلك العروض المقدمة من الحكومات لاستضافة الاستعراض الحكومي الدولي.

-
- (١) الوثيقة UNEP/GPA/IGR.1/3.
 - (٢) تقرير القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، (مطبوع الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار الثاني، الملحق.
 - (٣) نفس المصدر، القرار الأول، الملحق.
 - (٤) الوثيقة GCSS.VII/4/Add.4, annex.
 - (٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، (مطبوع الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار الأول، الملحق.
 - (٦) لوثة UNEP/GC.22/INF/4.